

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



JSIE BISKRA  
JOURNÉES SCIENTIFIQUES INTERNATIONALES SUR L'ENTREPRENEURAT

الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية

بعنوان

آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق

أيام 05/ 04/03 ماي 2011

**دراسة مدى نجاعة القروض الاستثمارية  
الموجهة للمؤسسات المقاولاتية  
باستخدام طريقة القرض التنقيطي**

الاسم و اللقب : تيقاوي العربي — ي

الرتبة: أستاذ مساعد

البريد الإلكتروني: tikkaoui2006@yahoo.com

المؤسسة: جامعة العقيد أحمد دراية بأدرار

الاسم و اللقب : يوسفات علي

الرتبة: أستاذ محاضر

البريد الإلكتروني: yousfatali@gmail.com

المؤسسة: جامعة العقيد أحمد دراية بأدرار



## دراسة مدى نجاعة القروض الاستثمارية الموجهة للمؤسسات المقاولاتية

### باستخدام طريقة القرض التنقيطي

#### المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المؤشرات المالية الواجب الاعتماد من قبل البنوك التجارية لتحديد حجم المخاطر المتأتية من القروض الموجهة للمؤسسات المقاولاتية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على البيانات الإحصائية المؤخدة من قبل البنوك التجارية محل الدراسة وقد تم اختيار عينة الدراسة والتي بلغ عددها (12) مؤسسة تحصلت على قروض في إطار المؤسسات المقاولاتية، وقد لتحليل بيانات الاستبانة، اعتماداً على (SPSS) تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المتوسطات الحسابية، وتحليل التمايز وغيرها، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها قيام البنوك بدراسة مدى نجاعة القروض الموجهة للمقاولاتية بتحديد أهم النسب المالية المؤثرة على قرارات منح القروض.

وتوصي الدراسة بضرورة تبني عينة الدراسة المبحوثة سياسية جديدة تعمل على التوسع في دراسة ومنح القروض الاستثمارية من قبل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لزيادة مقدرة مؤسساتها على الاستثمار، وذلك عن طريق التقرب إلى الفئات الشابة وخريجي المعاهد والجامعات، وتخصيص الدعم الكافي مالياً وفنياً وإدارياً، والحرص على غرس ثقافة تنظيمية مرنة تدعم سياسة بناء الثقافة المقاولاتية.

الكلمات الدالة: القروض البنكية، مخاطر القروض البنكية، المؤسسات المقاولاتية بالولاية.





## دراسة مدى نجاعة القروض الاستثمارية الموجهة للمؤسسات المقاولاتية

### باستخدام طريقة القرض التنقيطي

#### المداخلة

إن التحولات الاقتصادية التي مر بها العالم خاصة في الآونة الأخيرة جعل اقتصاديات الدول تمر بتذبذبات ومنعرجات حلسمة خاصة وقد أصبحت المؤسسات الكبرى تعيش في وسط تعددت فيه التقنيات وتطورت، وتوافرت فيه المعلومات واختلفت، وتعدت فيه كافة الحدود الجغرافية... الخ، عندها اكتشف علماء الإدارة ضرورة الاعتماد على النظام المقاولاتي باعتباره النواة الاستثمارية والتي يتم تجسيدها في شكل أنشأ مؤسسات صغيرة ومتوسطة باعتبارها الحل الأمثل لصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الكبرى، ذلك أنها تعد الأكثر تأثراً بالتطورات والتقلبات العالمية، حيث أصبح في الوقت الحالي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القطاع الأجدر بالتملشي مع آخر مستجدات العلوم والإدارة، من خلال سعي الدول إلى تشجيع الأنظمة المقاولاتية ودعم روح المبادرة والأعمال الحرة مع السعي إلى حماية هذه المشروعات من خلال متابعتها ومراقبة نشاطها بواسطة حاضنات الأعمال.

ومن هنا كانت البنوك التجارية بمثابة الآلية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق الدعم المالي ، تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات مقاولاتية صغيرة ومتوسطة، بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، في الوقت الحالي أصبحت حاضنات الأعمال تعد سلاحاً تنافسياً يستهدف حضان المؤسسات المقاولاتية - الصغيرة والمتوسطة - حتى تصبح لها القدرة على التماشي مع بيئتها الخارجية، وامتلاكها المرونة الكافية للتأقلم مع مستجدات الإدارة، واستغلالها للفرص السوقية من خلال التقديم الجيد لطرق عملها وجودة منتجاتها، إلى أن تصبح قادرة لدخول إلى عالم المنافسة الذي يركز على الاهتمام بأولويات خلق الأسبقيات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج مختاراً للمقاولاتية في الجزائر.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتبين أهمية إنشاء مؤسسات مقاولاتية والدور الذي تلعبه من خلال خدماتها ومرافقتها للمشروعات والمبادرات الحرة قبل انطلاقتها وبعد إنشائها، ولا يتأتى ذلك الا بالتركيز على ضرورة بناء وتعزيز مقدرتها التنافسية.

1 - منهجية الدراسة:

1- تساؤلات الدراسة (Problem of Study):





## دراسة مدى نجاعة القروض الاستثمارية الموجهة للمؤسسات المقاولاتية

### باستخدام طريقة القرض التنقيطي

أوضحت الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث على واقع المؤسسات المقاولاتية في ولاية أدرار مواجهتها للعديد من الصعوبات المالية، عند مرحلة إنشائها وصولاً إلى محاولة اندماجها مع بيئتها المحلية هذا من جهة، ومن جهة أخرى انشغال بال المسيرين بتلك القرارات المرتبطة بتمويل المشاريع المقاولاتية في إطار منح قروض التي غالباً ما تنشأ عنها مخاطر تعد مكلفة جداً لمختلف أطراف القرض، مما يحتم على البنوك التجارية ضرورة دراستها ومعرفة أسبابها لتجنب هدر أموالها.

والواقع الحالي بين نقص معرفة المؤسسات المقاولاتية بمحيطها التنافسية وصعوبة اندماجها ومدى قدرتها على الوفاء بمختلف التزاماتها وخاصة البنكية منها، ومن هنا جاء هدف دراسة واقع القروض الموجهة للمشاريع المقاولاتية بالولاية مع الأخذ بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذجاً، ومدى حاجة البنوك إلى إتباع طرق إحصائية لتقدير مختلف المخاطر الناجمة عن هذه القروض لتقليل منها وتصاغ إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

ما مدى قدرة البنوك التجارية الجزائرية على تقدير خطر القروض الممنوحة في إطار إنشاء المؤسسات المقاولاتية باستخدام طريقة القرض التنقيطي؟

انطلاقاً من ذلك يمكن تحدد الإشكالية في التساؤلات التالية:

1. ما هو واقع المؤسسات المقاولاتية بالجزائر؟
2. هل تتوفر المعارف الخاصة بالمقاولاتية، المخاطر البنكية في المؤسسات المقاولاتية لولاية أدرار من وجهة نظر البنوك التجارية؟
3. ما الأسباب المؤدية إلى حدوث مخاطر بنكية؟
4. ما الأهمية النسبية لمعرفة مخاطر عدم تسديد المستحقات لهذه الاستثمارات؟
5. هل تدرك المؤسسات المقاولاتية أهمية حجم المخاطر الناجمة عن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها؟

### 2- أهمية الدراسة (Importance of Study):

تعد فكرة المقاولاتية من المواضيع الجديدة التي برزت على الساحة الإدارية، والتي لم تلقى الاهتمام الكاف من قبل الدارسين والباحثين في الدول العربية، حيث أصبح المشاريع الحرة بمثابة العصب المحرك لاقتصاد الدول بدلاً من الاعتماد على مؤسسات القطاع العام.

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال معرفة دور البنوك التجارية الجزائرية في تمويل المشاريع الاقتصادية ذات المبادرات الفردية في إطار التشجيع على المقاولاتية، بهدف الخروج بتوصيات تفيد المؤسسات المقاولاتية والبنوك التجارية الجزائرية، وتبين أهميتها الدراسة مما يلي:

أولاً: نقص اهتمام الباحثين بجانب استخدام الطرق الإحصائية لتقدير حجم المخاطر البنكية في مجال القروض.





## دراسة مدى نجاعة القروض الاستثمارية الموجهة للمؤسسات المقاولاتية

### باستخدام طريقة القرض التنقيطي

ثانياً: الحاجة لمعرفة دور البنوك التجارية في تنمية وتقديم الدعم المالي لتحسين أداء المؤسسات المقاولاتية.  
ثالثاً: ضرورة الاهتمام بالجانب التنافسي في تقدير المخاطر البنكية الناجمة عن القروض الموجهة لإنشاء المشاريع المقاولاتية.

رابعاً: استفادة الباحثين والمهتمين في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العلمية والجامعات مما توصلت إليه هذه الدراسة.

### 3- أهداف الدراسة (Objectives of Study):

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على دور طريقة القرض التنقيطي في التنبؤ بمخاطر القروض الموجهة للمؤسسات المقاولاتية والتي تجزأ إلى:

1. إبراز وتوضيح المفاهيم النظرية المتعلقة بالمقاولاتية ومخاطر القروض البنكية.
2. معرفة الأهمية النسبية لتقدير قيمة المخاطر الاستثمارات البنكية باستخدام طريقة القرض التنقيطي.
3. التوصل إلى معرفة الأسباب المؤدية إلى حدوث عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات لأصحاب المشاريع المقاولاتية.
4. إبراز أهمية تطبيق طريقة القرض التنقيطي لتحديد حجم المخاطر البنكية.
5. تقديم توصيات ومقترحات للقائمين على المؤسسات الحرة الصغيرة منها أو المتوسطة.

### 4- متغيرات الدراسة (Variables of Study):

1- المتغير المستقل: يتمثل مجموعة النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية والمتمثل في الجدول التالي:  
الجدول (01): النسب المالية.

الرمز	المتغير (النسبة)
R1	النتيجة الصافية/ رقم الاعمال
R2	النتيجة الصافية / رقم الأعمال
R3	الخزينة
R4	الأموال الخاصة/ مجموع الديون
R5	النتيجة الصافية/ مجموع الديون
R6	الموال الخاصة/ الأصول الثابتة
R7	مجموع الديون/ مجموع الأصول
R8	رأس المال العامل
R9	إحتياج رأس المال العامل
R10	الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل
R11	الشكل القانوني لمؤسسة
R12	قطاع النشاط (1:خدمات، 2: تجارة، 3: صناعة)





## دراسة مدى نجاعة القروض الاستثمارية الموجهة للمؤسسات المقاولاتية

### باستخدام طريقة القرض التنقيطي

نوع الضمان(1: عيني)	R13
وضعية المؤسسة(1: عاجزة، 2: مشكوك فيها، 3: سليمة)	R14

2- المتغير التابع: يتمثل في دالة التنقيط(التمييز) والتي تصنف وفق التقدير التالي:

التقدير	المؤسسة العاجزة	المؤسسة المشكوك فيها	المؤسسة السليمة
الدرجة	1	2	3

### 5- الفرضيات (Hypothesis of Study):

الفرضية الرئيسية:

لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية على مدى نجاعة القروض الاستثمارية الموجهة لمؤسسات المقاولاتية محل الدراسة.

### 6- منهج الدراسة (Methodology of Study):

انتهجت الدراسة المنهج التحليلي في الجزء النظري بالاعتماد على الدراسات النظرية المتوفرة، من المجالات والدوريات المحكمة، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمد على المنهج الوصفي في جمع البيانات والمعلومات من عينة الدراسة، بالحصول على إحصائيات من البنوك محل الدراسة بأدرار، كما لستخدام في تحليل بياناتها واختبار فرضياتها البرنامج الإحصائي (SPSS)، من خلال بعض الأساليب الإحصائية التي تقتضيها طبيعة الدراسة لتدعيم النتائج.

### 7- مجتمع الدراسة وعينتها:

#### مجتمع الدراسة (Statistical Population of Study):

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المشروعات المقاولاتية الصغيرة منها والمتوسطة الحاصلة على القروض من بنك التنمية المحلية بأدرار.

#### عينة الدراسة (Sample of Study):

اختيرت عينة عشوائية من المؤسسات المقاولاتية على أساس الحصر الشامل بسبب محدودية المؤسسات الطالبة للقرض وقدرها (12) مؤسسة، وتمثل هذه العينة المجتمع الإحصائي كاملاً.

### 8- أداة الدراسة (Tool of Study):





## دراسة مدى نجاعة القروض الاستثمارية الموجهة للمؤسسات المقاولاتية

### باستخدام طريقة القرض التنقيطي

اعتمدت الدراسة على الإحصائية المتوفرة لدى البنك محل الدراسة بشكل رئيسي كأداة لجمع البيانات والمعلومات ذات العلاقة من عينة الدراسة، لدراسة الوصفية باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري، بالإضافة إلى استخدام طريقة تحليل التمايز باستخراج مختلف النسب المالية كمتغيرات مستقلة لأعمال المقاولاتية.

### 9- الإطار الزمني للدراسة (The Time of Study):

حدد الباحث الإطار الزمني للدراسة للفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2007

### 3- الإطار النظري للدراسة:

#### 3-1: المؤسسات المقاولاتية:

أولاً: مفهوم المقاولاتية من وجهة نظر المشرع الجزائري كنموذج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أخذت الجزائر بالمعايير الأوروبية في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة على أنها " تلك التي تشغل مت عامل إلى 09 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار جزائري، أو لا يتجاوز حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار" ، أما المؤسسات المتوسطة فعرفت على أنها " تلك التي توظف بين 50 عامل إلى 250 عامل ويكون رقم أعمالها بين 200 مليون و 02 مليار دينار جزائري أو تكون إجمالي حصيلتها السنوية ما بين 100 مليون و 500 مليون دينار جزائري".<sup>ii</sup> إلا أن الشيء الملاحظ على هذه التعاريف للمشرع الجزائري هو إهماله لجانب مهم تمثل في نوعية العمالة ومهاراتها تبعاً لحجم المؤسسة واستخداماتها التكنولوجية والمعرفية واهتمامها فقط بحجم العمالة المطلوب استخدامها.

#### ثانياً: أهداف المؤسسات المقاولاتية:

تساهم المؤسسات المقاولاتية في خلق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة وذلك من خلال:

- التخفيف من مخاطر التقلبات الاقتصادية بتنويع مصادر الدخل.
- المساهم في توطین الأنشطة الاقتصادية في المناطق المنعزلة لترقية وتثمين الثروة المحلية.
- استحداث روح المبادرة الفردية في التخلي عن المشروعات القديمة والبدء بأنشطة لم تكن موجودة من قبل.
- استغلال الطاقات الإنتاجية والبشرية والإمكانات المحلية في بناء استثمارات تجر بالنفع على المجتمع.





## دراسة مدى نجاعة القروض الاستثمارية الموجهة للمؤسسات المقاولاتية

### باستخدام طريقة القرض التنقيطي

- خلق فرص عمل جديدة لخريجي المعاهد والجامعات وإدماج الفئات التي تم تسريحهم من العمل.
- تجسيد الأفكار الجديدة التي تتطلب إمكانات مالية وفنية معتبرة.

ثالثاً: تدعيم وتنمية روح المقاولاتية:

انطلاقاً من المعارف النظرية فقد تناول العديد من الاقتصاديين والإداريين مسألة المبادرات والأعمال الحرة والمقولة، ويعد بيتر دراكر من الأوائل الذين أشاروا إلى ذلك في سنة 1985 من إشارته إلى تحول الاقتصاديات الحديثة من اقتصاديات التسيير إلى اقتصاديات مقاولتية.

سعت العديد من الدول ولحل مشكلة الفقر والبطالة إلى دعم وإقامة نسيج من المؤسسات المقاولاتية الصغيرة منها والمتوسطة، ذلك ورغم ضعف مساهمتها في الأسواق العالمية من حيث إنتاجياتها إلا أنها تعد الوسيلة الكفيلة بامتصاص القوى العاطلة، لتقليل من مستويات الفقر وامتصاص مختلف ضغوطات المجتمع التي تواجه الحكومات. وفي هذا الإطار سعت العديد من الدول إلى دعم، إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بلستفادة المستفيدين من مجموعة من التسهيلات والإعفاءات الضريبية وإعانات من الدولة، من خلال إنشاء مراكز للمرافقة والتسهيل وحاضنات أعمال أو المشاتل، إلا أن أغلب الدول بينت من خلال إحصائياتها وجود تراجع من قبل المبادرين بإنشاء الأعمال الحرة، حيث بلغ متوسط المؤسسات الجديدة ثلثي المؤسسات التي تم التحضير إلى إقامتها في الغالب، أي أن منشأ المؤسسة أو المقاول ينبغي عليه أن يتمتع بـ:

- 1- أن يكون صاحب مهنة.
- 2- أن يتوفر على روح المبادرة.
- 3- أن يتوفر على روح المخاطرة.
- 4- المقاول الناجح هو ذلك الذي يحسن استغلال الفرص أو يعمل على خلقها وحتى تتحول أفكاره إلى حقيقة يجب أن يحقق الشروط الثلاثة المذكورة سابقاً.

و من ناحية أخرى ترتبط عملية التقاؤل بالظروف المحيطة أي بمناخ الاستثمار وفي هذا الصدد تتحمل الدولة مسؤولية تهيئة مناخ مناسب للمستثمرين خاصة منهم المبتدئين و المستثمرين الصغار، وهكذا فإن الدعم المهني والتكوين يعدان اللبنة الأولى لتثبيت روح المقاول في المجتمع، وبعد ذلك تأتي الخطوة التالية لسلسلة الدعم والتي تتمثل في مختلف أشكال الدعم التي تشجع عمليات الإنشاء وفي آجال قصيرة وتساعد المؤسسة على تحقيق الاستمرارية والنمو أو التوسع .

### 3-1-1: مخاطر القروض البنكية:

أولاً: مفهوم القروض البنكية، عناصرها:

إن كلمة **Crédit** و التي أصلها كلمة لاتينية "**Créditum**" المشتقة من الفعل اللاتيني "**Crédere**"

تعادلها عدة معاني في العمل البنكي و هي ائتمان، اعتماد، تسليف، قرض





## دراسة مدى نجاعة القروض الاستثمارية الموجهة للمؤسسات المقاولاتية

### باستخدام طريقة القرض التنقيطي

فهي كلمة مخصصة للعمليات المالية تجمع مبلشرة بين هيئة مالية و مقترض و القرض فعل يضم تبادل خدمتين متباعدتين في الوقت.<sup>iii</sup>

والائتمان قد يكون مباشرا يمنح للمعميل رؤوس أموال أو فتح حسابات دائنة يجوز السحب عليها بالشيكات أو غير مباشرة بمنحه كفالة قبل الغير.<sup>iv</sup> كما يعرف على أنه "عملية مبادلة قيمه حاضرة بقيمة مستقبلية".<sup>v</sup>

ثانياً: عناصر الإقراض البنكي:

اعتماد أو لستنادا إلى ما سبق ذكره يجدر بنا الإشارة أنه ليست كل عملية نقد هي بالضرورة ائتمان فهذا الأخير تدعمه أربعة عناصر:<sup>vi</sup>

- 1- علاقة مديونية: حيث يفترض وجود دائن و مدين و من الضروري قيام عنصر الثقة بينهما.
- 2- وجود الدين: وهو المبلغ الذي أعطاه الدائن للمدين .
- 3- الأجل أو الفارق الزمني: وهو الفترة التي تمضي بين حدوث المديونية و التخلص منها.
- 4- المخاطرة: وهي ما يمكن للبنك أن يتحملة نتيجة صبره على العميل مع احتمالات عدم التسديد.

كما يجدر بنا التذكير إلى أن الإقراض المصرفي يؤدي دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي حيث تتمثل أهميته في زيادة الإنتاج، الاستهلاك وتوزيع الموارد المالية على مختلف الأنشطة الاقتصادية، كما يؤدي إلى تشغيل الموارد العاطلة وتسهيل عملية التبادل التجاري عن طريق المستندية.

ثانياً: مفهوم مخاطر القروض البنكية وأنواعها:

أولاً: المخاطر المصرفية:

تعرض البنوك على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر، والتي تؤثر على أدائها ونشاطها، فالهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تعظيم ثروة حملة الأسهم، والتي تفسر بتعظيم القيمة السوقية للسهم العادي، وتتطلب عملية تعظيم الثروة: أن يقوم المديرون بعملية تقييم للتدفقات النقدية والمخاطر التي يتحملها البنك، نتيجة توجيهه لموارده المالية في مجالات تشغيل مختلفة، والاتجاه نحو زيادة الربحية، تقتضي من إدارة البنك أن تقوم بالاستثمار في أصول تولد أكبر قدر ممكن من الربحية مع خفض التكلفة، ولكن هناك اختلاف بين تعظيم الأرباح وتعظيم الثروة. فلكي يحصل البنك على ربح عالي، يجب عليه إما أن يتحمل المزيد من المخاطر الناتجة عن ذلك.<sup>vii</sup>

إذن فالمخاطر التي يتعامل معها البنك هي مستقبلية، وتمثل التغير الذي يحدث على قيمة كل سهم أو قيمة الأموال الخاصة أو أصل معين، وهي لصيقة بكل قرار مالي لما تكون التدفقات المالية المنتظرة في زمن لاحق ليست متوقعة بشكل متأكد منه، فالذي يقوم باتخاذ القرار المالي عليه أن يختار بين عدة احتمالات محددة مسبقاً.<sup>viii</sup>





## دراسة مدى نجاعة القروض الاستثمارية الموجهة للمؤسسات المقاولاتية

### باستخدام طريقة القرض التنقيطي

ويجب أن نفرق بين الخطر وحالة عدم التأكد، فالخطر يعني الحالات العشوائية والتي يمكن حصرها بتعداد مختلف الحالات الممكنة، أما حالة عدم التأكد فتعني الحالات التي لا يمكن من خلالها التعرف على كل الحالات، وبالتالي معالجتها يتم بتحديد احتمالاتها، لذا يتم عادة بإسقاط حالة عدم التأكد بالخطر، وهذا بإدخال الاحتمالات الموضوعية.

إن عملية تحليل الخطر تفرض على البنك أن يعرف جيدا مختلف المخاطر ومصادرها، وهذا حتى يتمكن من قياسها ومتابعتها ومراقبتها، لأنه في بعض الحالات يكون التمييز بين المخاطر غير واضح وهذا من خلال المعرفة العامة لها، وبالتالي يصعب تحديدها وقياسها، كذلك تم تقسيم المخاطر المصرفية إلى صنفين:<sup>ix</sup>

- الصنف الأول: يشمل على الخطر الأهم والأكبر والذي يتجسد في المخاطر الائتمانية (مخطر القرض).
- الصنف الثاني: يشمل كل من مخاطر السيولة، وأسعار الفائدة، وكذلك مخاطر الصرف والسوق.

ثانياً: المخاطر الائتمانية (خطر القرض)

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرة على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده.<sup>x</sup>

كما يمكن أن نضيف عدة احتمالات أخرى والتي توضح أكثر المخاطر الائتمانية والتي تتمثل فيما يلي:<sup>xi</sup>

- المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر والتي تركز على ركني الخسارة والمستقبل.
- لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.
- يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن حلل في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها، سواء كان في المبلغ الائتماني (القرض+الفوائد) أو في توقيتات السداد.
- المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقترض ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضا سواء كان بنكاً، أو مؤسسة مالية، أو منشأة أعمال تبيع لأجل.
- إن السبب الرئيسي وراء المخاطر الائتمانية هو المقترض بسبب عدم استطاعته أو عدم إلتزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض وفوائده.



## دراسة مدى نجاعة القروض الاستثمارية الموجهة للمؤسسات المقاولاتية

### باستخدام طريقة القرض التنقيطي

ثالثاً: أسباب المخاطر الائتمانية:

من خلال ما سبق يتضح أنه مهما كان المستفيد من القرض سواء كان منظمة أو شخص أو منظمة قرض أو حتى حكومة، تبقى دائما المخاطر الائتمانية محتملة وأسباب ذلك هي متعددة، والتي يمكن تقسيمها كالتالي:<sup>xii</sup>

#### أ- المخاطر العامة:

وتتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات، والزلازل... إلخ.

ب- المخاطر المهنية: وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد.

ج- المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض: وهو الخطر الأكثر انتشاراً وتكراراً والأصعب للتحكم فيه، نظراً لأسبابه المتعددة والكثيرة والتي تؤدي إلى عدم التسديد.

ثالثاً: تقييم نجاعة القروض البنكية.

### 3-1-3: استخدام طريقة القرض التنقيطي لتقييم نجاعة القروض الاستثمارية:

#### مفهوم طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي:

هي آلية للتنقيط، تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليحدد الخطر بالنسبة للبنك<sup>xiii</sup> والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزيائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها،<sup>xiv</sup> وظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي، وتطورت تدريجياً في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي، وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية المنظمات: محللين، منظمات قرض وخبراء محاسبين... وتهتم منظمات القرض كثيراً بهذه الطريقة، لأنها أكثر اتقاناً مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصاً على القروض الاستهلاكية.<sup>xv</sup>

#### 1- حالة القروض الموجهة للأفراد: يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التمييزي، والذي يعتبر كمنهج

إحصائي يسمح انطلاقاً من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقاً، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها<sup>xvi</sup>، وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

- تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة.

- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.



## باستخدام طريقة القرض التنقيطي

2- حالة القروض الموجهة للمنظمات: يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين: مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة، وفقا للمعايير التالية:

- تاريخ تأسيس المنظمة.
- أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة.
- مرد ودية المنظمة خلال سنوات متتالية.
- رقم أعمالها المحقق.
- نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها.
- رأسمالها العامل.
- طبيعة نشاطها.

عرض طريقة القرض التنقيطي:

إن تحديد النموذج التقييمي هو أساس القرض التنقيطي ويتم التحديد بإتباع الخطوات الآتية:

### 1- اختيار العينة:

العينة عبارة عن مجموعة من ملفات القروض للزبائن الجيدين وغير الجيدين، تحتوي على أكبر قدر ممكن من المعلومات (جدول حسابات النتائج، الميزانية المالية، مخطط الخزينة و المخطط المالي، ملف الطلب القرض). مختارة بصفة عشوائية، وتكون كافية التمثيل الإحصائي للظاهرة و تصنف إلى مجموعتين:

- عينة لإعداد النموذج تستعمل لتحليل المعطيات واستخراج معادلة التنقيط.
- عينة لقياس دقة النموذج تبين مدى صحة هذا النموذج.

### 2- انتقاء المتغيرات:

نقوم في هذه الحالة بالتوفيق بين المعلومات التي تم جمعها بهدف معرفة المتغيرات المؤثرة في حالة المؤسسة، هذه المتغيرات تكون إما محاسبية و إما فوق-محاسبية.

\* المتغيرات المحاسبية :

هي متغيرات قياسية تأخذ قيم عددية، يتم حسابها على أساس البيانات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة.

\* المتغيرات فوق - المحاسبية:



## دراسة مدى نجاعة القروض الاستثمارية الموجهة للمؤسسات المقاولاتية

### باستخدام طريقة القرض التنقيطي

هي متغيرات غير قياسية ذات طبيعة كيفية أي تأخذ أنماطا لا عددية تتمثل في معلومات مستخرجة من ملفات طلبات القرض للمؤسسات المعنية خارج القوائم المالية، يتم إدراجها في عملية التحليل لإثراء الدراسة ببيانات من طبيعة و مصادر مختلفة يعد تحويلها إلى متغيرات قابلة للقياس.

#### 3- التحليل التمييزي للعينة:

هو التقنية الإحصائية المعتمدة عليها في تحديد متغيرات النموذج التقييمي، حيث بعد تحديد خصائص الزبائن ( المتغيرات أي النسب ) ( Ratios ) سواء كانت رقمية ( النسب المالية، رقم الأعمال...) أو غير ذلك ( فوق المحاسبية ) و المستخرجة من ملفات القروض المكونة للعينة يكون إقصاء بعض المتغيرات غير المؤثرة في قرار منح القرض ، و هذا باستعمال برنامج الإعلام الآلي.

إن المتغيرات ( النسب ) المؤثرة في إمكانية التسديد أو عدم التسديد تصبح متغيرات النموذج على شكل دالة خطية تسمى دالة القرض التنقيطي و التي تسمح بإعطاء لكل مؤسسة نقطة أو علامة و نرمز لها بالرمز "Z" و تكتب كما يلي:

$$Z = \sum \alpha_i R_i + \beta$$

حيث :

- $\alpha_i$  : المعاملات المرتبط بالنسب  $R_i$  ( معاملات التسوية أو الترجيح ).
- $R_i$  : النسب المالية أو مؤشرات درجة الخطر.
- $\beta$  : ثابت و يعبر عن الجزء الثابت من درجة الخطر.

#### 4- تعيين نقطة التمييز:

إن التحليل التمييزي يعطي بعض النسب أكثر دلالة من النسب الأخرى، وبالتالي نقطة تمييز لكل عنصر (المؤسسة) مما يسمح بتشكيل سحابة من النقاط تمثل الزبائن الجيدين (مؤسسات جيدة) و المؤسسات غير الجيدة و باستعمال التحليل الاستقصائي (التمييزي) تصنف هذه المؤسسات إلى فئتين.

المطلوب هو تحديد قيمة  $Z^*$  المرتبطة بمنطقة الشك (منطقة عدم التأكد) والتي تحسب كالتالي:

$$z = (n_1 z_1 + n_2 z_2) \div (n_1 + n_2)$$

$z_1$  متوسط التمييز للمؤسسات العاجزة.

$z_2$  متوسط التمييز للمؤسسات السليمة .

$n_1$  عدد المؤسسات العاجزة بعد المعالجة .

$n_2$  عدد المؤسسات السليمة بعد المعالجة .

4- عرض النتائج:

4-1- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

وقد جاءت نتائج التحليل الخاصة بالنسب المالية حسب مستويات المتغير التابع (سليمة، مشكوك فيها، عاجزة) على النحو الآتي:

4-1-1- نتائج التحليل الوصفي لحالة المؤسسات العاجزة.

الجدول(03): نتائج التحليل الإحصائي لحالة المؤسسات العاجزة.

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
R1	0.84650	.a
R2	0.17372	.a
R3	667.00000	.a
R4	0.14717	.a
R5	0.02228	.a
R6	0.15566	.a
R7	0.87161	.a
R8	-15123.00	.a
R9	-14787.00	.a
R10	0.38622	.a
R11	1.00000	.a
R12	3.00000	.a
R13	1.00000	.a
R14	1.00000	.a

تدل الإشارة a على أن قيمة الانحراف صغيرة جداً بالنسبة للمؤسسات العاجزة.

انطلاقاً من التحليل أعلاه يتبين إن قيم الانحراف المعياري يؤل إلى القيمة الدنيا، بينما قيمة المتوسطات الحسابية بلغت اعل قيمتها R12 بينما باقي النسب الأخرى فتتساوي بالنسبة لـ R11، R13، R14 أما باقي النسب الأخرى فتؤول إلى أقل من الصفر.

## باستخدام طريقة القرض التنقيطي

4-1-2- نتائج التحليل الوصفي لحالة المؤسسات المشكوك فيها.

الجدول(04): نتائج التحليل الإحصائي لحالة المؤسسات المشكوك فيها.

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
R1	0.12724	.a
R2	0.03271	.a
R3	-3787.000	.a
R4	2.13845	.a
R5	0.02147	.a
R6	1.09481	.a
R7	0.28806	.a
R8	5561.0000	.a
R9	9348.0000	.a
R10	1.51825	.a
R11	1.00000	.a
R12	1.00000	.a
R13	1.00000	.a
R14	1.00000	.a

تدل الإشارة a على أن قيمة الانحراف صغيرة جداً بالنسبة للمؤسسات المشكوك فيها.

انطلاقاً من الجدول أعلاه يتبين أن جل المتوسطات الحسابية تساوي الواحد الصحيح بالنسب للنسبة المالية التالية R11،R12،R13،R14، بينما باقي النسب الأخرى فهي أقل من الواحد الصحيح مما يعني عدم وجود مقدرة المالية لبعض المؤسسات للإيفاء بديونها، بينما الانحراف المعياري فيؤل إلى القيمة الصفرية.

3-1-4 - نتائج التحليل الوصفي لحالة المؤسسات السليمة.

الجدول(05): نتائج التحليل الإحصائي لحالة المؤسسات السليمة.

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
R1	0.34928	0.129669
R2	0.25102	0.172874
R3	-771.20000	560.357326
R4	1.21797	0.447696
R5	0.09750	0.046543
R6	0.66961	0.201096
R7	4453.6325	12854.9911567
R8	-1365.400	1635.009888
R9	-627.80000	762.274448
R10	3.55715	3.093730
R11	1.00000	0.000000
R12	1.80000	0.577350
R13	1.00000	0.000000
R14	1.00000	0.000000

5- اختبار فرضية الدراسة:

تنص فرضية الدراسة على أنه:

لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية على مدى نجاعة القروض الاستثمارية الموجهة لمؤسسات المقاولاتية محل الدراسة.

وفق نتائج التحليل الإحصائي على SPSS توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

الجدول(06): تحليل التباين Test of Group Means

البيان	Wilk's Lamda	Sig
R1	0.095	0.095
R2	0.419	0.419
R3	0.050	0.050
R4	0.167	0.167
R5	0.185	0.185

## باستخدام طريقة القرض التنقيطي

R6	0.153	0.153
R7	0.833	0.833
R8	0.021	0.021
R9	0.04	0.04
R10	0.451	0.451
R11	.a	.a
R12	0.238	0.238
R13	.a	.a
R14	.a	.a

المصدر: من إعداد الباحثين وفق نظام spss

انطلاقاً من تحليل ANOVA التباين للنسب المالية ولمقياس المستخدم Wilk's Lamda ذات القيمة السابقة في الجدول () والذي يبين مدى تأثير الدالة بأهم النسب المالية حسب درجة المعنوية، فكلما كانت قيمة المعنوية صغيرة جداً كلما كانت النسبة المالية مهمة في تحليل دالة التمييز Z، فوفق برنامج التحليل الإحصائي فقد تم أخذ درجة المعنوية أقل من 5%، أي أن  $Sig \leq 0.095$ ، ومن النسب المالية الأكثر الدالة والتي تكون دالة التمييز وفق تحليل التباين ANOVA بالنسبة للدالة Z هي (R1، R3، R8، R9)، أما بالنسبة لباقي النسب الأخرى فهي غير مؤثرة على دالة التمييز وبالتالي يتم إهمالها وتصبح الدالة من الشكل التالي:

$$Z = f(r1, r3, r8, r9)$$

### 5-1- استخراج قيمة معاملات دالة التمييز:

إن الهدف الرئيسي من استخراج دالة التمايز هو معرفة أهم المتغيرات المستقلة الأكثر تمييزاً عن غيرها والأكثر تأثيراً على دالة النموذج وتصاغ الدالة بصفة عامة تحت الشكل التالي:

$$Z = F(r1, r2, r3, r4, r5, r6, r7, r8, r9, r10, r11, r12, r13, r14)$$

ويتم الآن دراسة أهم النسب المالية التي تؤثر في صياغة هذه الدالة من خلال الأتي:

### 5-1-1- تصنيف معاملات الدوال

### الجدول (07): تحليل التباين Test of Group Means

	Z		
	عاجزة	مشكوك فيها	سليمة

باستخدام طريقة القرض التنقيطي

R1	52.849	7.846	11.664
R2	-6.198	-0.698	9.046
( Constant)	-22.929	-1.587	-4.182

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نظام SPSS

يبين الجدول السابق ان أهم النسب التي تكون الدالة وتكون ذات دلالة هي  $r_1, r_2$  بالنسبة إلى الحالات الثلاثة للمؤسسات المقاولاتية المدروسة.

Classification Processing Summary -2-1-5 تصنيف العينة الأصلية

12	العينة الأصلية
4	النسب المالية التمييزية المفقودة
8	النسب المالية التمييزية المستعملة في التحليل

انطلاقاً من التحليل الإحصائي تبين أن النسب المالية المستخدمة في تكوين دالة التنقيط هي 12 نسبة، أما بعد إجراء تحليل التباين ومعرفة أكثر النسب دلالة وتميزاً تم التخلي عن أربعة نسبة، وبقية ثمانية نسب مالية كفيلة بإعداد دالة التمييز Z.

3-1-5 - تصنيف النتائج:

الجدول (09): تصنيف نتائج الإحصائية للنسب المستخدمة في النموذج.

Z				المجموع
	عاجزة	مشكوك فيها	سليمة	
الأصلية				
عاجزة	2	1	1	4
مشكوك فيها	0	1	0	1
سليمة	0	0	3	3
عاجزة %	50	25	25	100
مشكوك فيها %	0	100	0	100
سليمة %	0	0	100	100

## دراسة مدى نجاعة القروض الاستثمارية الموجهة للمؤسسات المقاولاتية باستخدام طريقة القرض التنقيطي

5-2-4- تحديد معاملات الدالة Z:

الجدول (10): معاملات الدالة Coefficients

المتغيرات	المعاملات
( Constant)	2.528
R3	4.25 <sup>E</sup>
R5	10.837
R7	-1.64 <sup>E</sup>
R12	-0.599

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من نظام SPSS

R3: تمثل الخزينة

R5: تمثل النتيجة الصافية/ مجموع الأصول.

R7: تمثل مجموع الديون/ مجموع الأصول.

R12: تمثل قطاع النشاط.

ومن يمكن تشكيل دالة التمييز Z في الصياغة التالية:

$$Z = 4.25ER3 + 10.837R5 - 1.64ER7 - 0.599R12 + 2.528$$

نص الفرضية الرئيسية:

لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية على مدى نجاعة القروض الاستثمارية الموجهة لمؤسسات المقاولاتية محل الدراسة.

وبالتالي نرفض الفرضية الأصلية لتحل محلها الفرضية الفرعية والتي تنص على انه:

توجد اختلافات ذات دلالة معنوية على مدى نجاعة القروض الاستثمارية الموجهة لمؤسسات المقاولاتية محل الدراسة.

1- النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أصبحت القروض البنكية حلقة مهمة في تمويل مختلف المشاريع المقاولاتية، كما تعتبر المصدر الرئيس لتحقيق الأرباح للبنوك.

2- رغم تطور أساليب التسيير البنكي إلا أن مخاطر القروض تبقى موجودة ومؤثرة في صميم العمل البنكي مما يصعب القضاء عليه نهائياً.

3- تعد مخاطر القروض ظاهرة تعود إلى فقدان التوازن المالي للمؤسسة المقترضة من جهة، وإلى البنوك المقرضة من جهة أخرى.

4- أصبحت طريقة القرض التنقيطي من الطرق المستخدمة من قبل البنوك لتقليل من الجهد والتكلفة بتوضيح صنف المؤسسات ووضعيتها الحقيقية.



## دراسة مدى نجاعة القروض الاستثمارية الموجهة للمؤسسات المقاولاتية

### باستخدام طريقة القرض التنقيطي

#### 5- التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بما يلي:

- 1- ضرورة استمرار البنوك محل الدراسة بقياس حجم المخاطر البنكية للتوصل إلى تحديد نموذج قادر على تصنيف المؤسسات تبعاً لوضعيتها المالية.
- 2- زيادة الاهتمام بالسوق المالية لما توفره من معلومات حول الشركات المدرجة بها مما يسهل من عملية الحصول عليها للباحثين.
- 3- فتح البنوك أبوابها أمام أصحاب الدراسات والأبحاث لتعميم الدراسات العلمية المتعلقة بالقرض التنقيطي لتسهيل وتسريع عملية اتخاذ القرارات.
- 4- ضرورة الاعتماد على التحليل الائتماني لتحليل طلبات القروض بدل من التركيز على البحث عن الضمانات لاسترجاع القروض وفوائدها.
- 5- إجراء بحوث مستقبلية تهتم بدراسة ظاهرة نحلقة القروض البنكية بالاعتماد على عينات كبيرة من جهة واستخدام طرق كمية أخرى لاستفادة من تعميمها على باقي الدراسات الأخرى.

#### المراجع

<sup>i</sup> وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ديسمبر 2001، ص 8.

<sup>ii</sup> وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، نفس المرجع، ص 9.

<sup>iii</sup> بخراز يعدل فريدة ، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي ( ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2 ، الجزائر ) 2000. ص. 108.

<sup>iv</sup> شاكر القر ويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك (الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ط2 ، الجزائر) ، ص. 90.





## دراسة مدى نجاعة القروض الاستثمارية الموجهة للمؤسسات المقاولاتية



### باستخدام طريقة القرض التنقيطي

- v عبد المطلب عبد الحميد : النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ (الدار الجامعية الإسكندرية ، 2000) ص 346.
- vi بخراز يعجل فريدة ، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي (ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2 ، الجزائر ) 2000. ص. 108.
- vii طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية 1999، الجزء الثاني، ص 17.
- viii إدروج جمال، تقييم وتسيير خطر القرض في بنك تجاري، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 2001، ص 24.
- ix Eric Manchon, Analyse bancaire de l'entreprise, édition économia, Paris 2001, p 232.
- x عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 1999، ص 213.
- xi حمزة محمود الزبيري، إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان 2000، ص 210.
- xii Sylvie de Conssergues, La banque : structure, Marché, gestion, édition DALLOZ ,Paris 1996,p 98.
- xiii Michel Mathieu, l'exploitation Bancaire et le risque de crédit,ed la revue banque, Paris 1995, p 165.
- xiv Axelle la Badie, olivier rousseau, crédit management Gère le risque client, ed économia, Paris 1996, p173.
- xv Sylvie de Conssergues, gestion de la Banque, op-cit P 175.
- xvi I Bid, P176

